أثر الفساد الإداري والمالي في زيادة البطالة

The impact of administrative and financial corruption on increasing unemployment

ملوكي أوس*

جامعة بومرداس– الجزائر

a.mellouki@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإستلام: 2025/02/18 تاريخ القبول: 2025/03/07 تاريخ النشر: 2025/04/17

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتوضيح أثر الفساد الإداري والمالي في زيادة البطالة، مستعرضين مفهوم البطالة، وعلاقة البطالة ببعض المتغيرات الاقتصادية، ومفهوم الفساد، وقياس الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية، وأسباب الفساد، واثأر الفساد. وتم اتباع المنهج الوصفي، ومن بين نتائج الدراسة للبطالة علاقة ببعض بالمتغيرات الاقتصادية ومن بينهم النمو الاقتصادي والتضخم، تعتمد منظمة الشفافية الدولية في قياس الفساد على مؤشر مدركات الفساد، ومؤشر دافعي الرشوة ومؤشر الفساد العالمي، ومن بين توصيات الدراسة ضرورة التركيز على القطاع الصناعي والفلاحي من أجل إنقاص البطالة خصوصا وأن هذين القطاعين بإمكانهما استقطاب أكبر عدد من العمال.

كلمات مفتاحية: فساد إداري ومالي، بطالة.

تصنيفات JEL: J64، G38.

Abstract :

This study aims to clarify the impact of administrative and financial corruption on increasing unemployment, reviewing the concept of unemployment, the relationship of unemployment to some economic variables, the concept of corruption, and measuring corruption according to Transparency International, the causes of corruption, and the impact of corruption. The descriptive approach was followed, and among the results of the study of unemployment are related to some economic variables, including economic growth and inflation, Transparency International depends on measuring corruption on the Corruption Perceptions Index, the Corruption Payers Index and the Global Corruption Index. Among the recommendations of the study is the necessity to focus on the industrial and agricultural sectors in order to reduce unemployment, especially as these two sectors can employ the largest number of workers,

Keywords: administrative and financial corruption,and unemployment

Jel Classification Codes :G38, J64.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

البطالة هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية وبدأ ظهورها مع ازدهار الصناعة وبالأخص مع الثورة الصناعية، حيث لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية بسبب بساطة الحياة اليومية للأفراد، ومع التطور التكنولوجي وخاصة مع الذكاء الاصطناعي حلت الألة مكان العمال والذي انجر عنه الى تسريح العمال، ومن بين أسباب البطالة عدم وجود فرص العمل كاملة للأفراد بالمجتمع أو الدولة مع كثرة أعداد العمال واليد العاملة مما ينجر عنه عدم استفادة فئات كبيرة من المجتمع في الحصول على عمل، بالإضافة إلى عدم التوافق ما بين الوظائف المتوفرة والقليلة في المجتمع أو الدولة والمهارات المتوفرة في العاطلين عن العمل، دون اهمال الأزمات السياسية ومن بينها الحروب التي يكون لها تأثير كبير في رفع معدلات البطالة في الدول.

وللبطالة عدة أنواع ومن بينها البطالة الاحتكاكية، البطالة الدورية، البطالة الهيكلية، البطالة الجزئية، والبطالة الفنية، وأضحت البطالة الشغل الشاغل لأغلبية الحكومات على المستوى العالمي لما لها من تأثير على التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي للأفراد، والاستقرار السياسي للدول، حيث نجد انتشار الجريمة والفقر في المجتمع والذي قد يتسبب في انتشار الأزمات النفسية للأفراد، بالإضافة إلى تدهور الاقتصاد هجرة الكفاءات الوطنية والأدمغة للخارج، الأمر الذي يدفع الدول لتخصيص ميزانيات كبيرة من أجل الحد من ظاهرة البطالة سواء من خلال التوظيف أو منح مشاريع استثمارية، إلا أنه على الدول رهانات يجب تحقيقها ومن بينها تحقيق الحوكمة المؤسسية ومكافحة الفساد المالي والإداري، ومن صوره يتخذ السياسيون قرارات من أجل مصالحهم الشخصية وليس من أجل الشعب وتؤثر على الحياة اليومية ونفس الشيئ ينطبق على الرؤساء الفاسدين في مختلف المؤسسات يقومون بقرارات لا تخدم العمال وانما تخدم أمورهم الشخصية وتظهر أعلى علامات الفساد في الدول التي تجتاحها الصراعات والفقر والذي ظهر في عدة صور ونذكر منها على سبيل الاستدلال لا الحصر مثل مناقصات بدل طرحها للجمهور ويطبق فيها قانون الصفقات العمومية ويحفظ مال الدولة واختيار الأصلح ما بين المقاولين إلا أنه توجه إلى أشخاص معينين وفق عمليات مشبوهة مما يؤثر بالسلب على خزينة الدولة ويكون تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني ويقلل من التوزيع العادل للثروة ويزيد من حدة البطالة، وبنايات يتم انهيارها بسبب عدم احترام دفتر الشروط من طرف المرقين العقاريين والذي يدخل ضمن خيانة الأمانة والذي يكلف خسائر لخزينة الدولة ويزيد من اعانات الدولة للفئات المتضررة عوض توجيهها في العملية الاستثمارية الخالقة للثروة ومناصب الشغل، ومشاريع سكنية تبنى في مجرى الوديان ثم يأتي السيل ويجرفهم ويقتلهم وتكون تكاليفه خسائر للخزينة الوطنية وتقليل في مناصب العمل ومشاريع تقام بأموال باهظة في بلد وتقام نفس المشاريع في دول أخرى بمبالغ أقل بكثير والمتضرر خزينة الدولة مع زيادة اعاناتها وتقليص في المشاريع التنموية الخالقة لفرص التشغيل.

وللفساد المالي والإداري عدة أسباب ومن بينها الأسباب السياسية، الأسباب الاقتصادية، الأسباب القانونية والقضائية والأسباب الاجتماعية، والذي له أثر سلبي على تراجع النمو والأداء الاقتصادي، وارتفاع في مستوى التضخم، الأمر الذي يقلل من موارد الدولة ويزيد من حدة البطالة.

1.1.إشكالية الدراسة: تتمثل اشكالية الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

هل الفساد الإداري والمالي يعمل على زيادة البطالة؟

وتتفرع منه الأسئلة التالية:

- هل يعمل الفساد الإداري والمالي على زيادة البطالة من خلال الآثار الاقتصادية للفساد؟
- هل يعمل الفساد الإداري والمالي على زيادة البطالة من خلال الآثار الاجتماعية للفساد؟

2.1. فرضيات الدراسة

- يعمل الفساد الإداري والمالي على زيادة البطالة من خلال الآثار الاقتصادية للفساد
- يعمل الفساد الإداري والمالي على زيادة البطالة من خلال الآثار الاجتماعية للفساد

3.1. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال ما أضحت تمثله ظاهرة البطالة ومشكل الفساد كمشكل جوهري لأغلبية بلدان العالم، فمن جهة تعمل الدول من اجل توظيف أكبر عدد من البطالين، ومن جهة ثانية تعمل الحكومات من اجل مكافحة الفساد، الذي تبين مع الوقت بأنه يقوض التنمية الاقتصادية ويؤثر بالسلب على مستوى العمالة بأي بلد.

4.1. منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الاعتماد على المقالات العلمية المحكمة، وأطروحات الدكتوراه، ومذكرات الماجستير.

1.6.الدراسات السابقة

❖ الدراسة الأولى: ملوكي أوس. (2018). دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد بالبنوك التجارية (دراسة ميدانية). مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، عمان، الأردن، ع 25

هدفت هذه الدراسة لتناول موضوع دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية مستعرضين الأساس النظري والتطبيقي للفساد المالي ونظام الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية، وتم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، ومن بين نتائج الدراسة السن الشائع لأفراد الدراسة هي الفئة الأكبر من 45 سنة بنسبة 35.30، أما الجنس الشائع لأفراد الدراسة يمثل الذكور بنسبة 60.24%، والمستوى الشائع لأفراد الدراسة هو لليسانس بنسبة 74.70% والاختصاص الشائع لأفراد الدراسة هو المحاسبة بنسبة 50.60%، والخبرة المهنية الشائعة هي من 5 الى 10 سنوات بنسبة 57.83%، أما فيما يخص وجهات نظر الأفراد المستجوبين فنجد أفراد العينة المستجوبة يعتبرون بأنه للجنة التدقيق دور فعال في الحد من الفساد المالي بالبنوك، ومن بين ما أوصت به الدراسة على مسؤولي البنوك زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية بالبنوك واعطاءها المكانة اللائقة من أجل الحد من الفساد المالي بالبنوك، والاهتمام بتدعيم بالرقابة الداخلية يالبنوك وخاصة عملية فصل المهام داخل البنك، حيث هي حجر الزاوية في عملية التدقيق، مع تشجيع رقابة تقييم وتقويم الأداء.

❖ الدراسة الثانية:عبد العظيم عبد الواحد الشكري وحسين عباس حسين الشمري. (2013). الفساد في الدول النامية وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته (العراق حالة دراسية) للمدة 2004-2011. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، الديوانية، العراق، 15(3)

هدفت الدراسة لتناول الفساد في الدول النامية وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته، واستعرض الباحث واقع الفساد بالدول النامية وخصوصا العراق، مع تحديد مفهومه وأسبابه واثاره الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته. وتم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، ومن بين نتائج الدراسة الفساد الذي أصاب الاقتصاد العراقي لم يكن بمعزل

عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد منذ مدة طويلة إلا انه تعمق بعد احتلال العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003، وأدى الفساد على ارتفاع معدلات البطالة والجريمة والتفاوت في الدخل، ومن بين ما أوصت به الدراسة اعتماد الكفاءات في تقلد المسؤوليات، وتكريس سيادة القانون، ومحاسبة المفسدين وعدم التستر عليهم، وضرورة وجود جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه.

- ❖ الدراسة الثالثة: دحماني محمد ادريوش. (2013). إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان

هدفت هذه الدراسة لتناول إشكالية التشغيل في الجزائر، وتم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي، والتحليل القياسي. ومن بين نتائج الدراسة الزيادة في عدد مناصب العمل التي تم خلقها خلال الفترة 2000-2011 استحوذ فيها قطاع التجارة والخدمات نسبة ما يقارب 50%، والقطاع الصناعي لا يساهم إلا بنسبة 5%في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بينما القطاع الزراعي يساهم بأقل من 8%في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. ومن بين ما أوصتبه الدراسة لابد البحث عن مصادر أخرى للدخل وتركيز الاهتمام على القطاع الصناعي والزراعي، وإعادة النظر في الأسلوب المتبع في إعداد الموازنة وتحديد متطلبات الإنفاق وفقا للبرامج والاداء والحاجة الحقيقية والدور التنموي.

- ❖ الدراسة الرابعة: عيادة سعيد حسين. (2012). البطالة في الاقتصاد العراقي (أسبابها-وسبل معالجتها)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 04 (08)

هدفت هذه الدراسة لتناول البطالة في الاقتصاد العراقي، مسلطا الضوء على تحليل واقع البطالة وأسبابها وأثارها وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، ومن بين نتائج الدراسة تفاقم مشكلة البطالة في العراق جاء نتيجة الاحتلال الاجنبي له، وتدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي وغياب الاستثمار الانتاجي، وسجلت اعلى بطالة لدى خريجي الجامعات بنسبة 19.8%. ومن بين توصيات الدراسة الاهتمام بالقطاع الزراعي كونه يستوعب أكبر قدر من القوى العاملة، وربط مخرجات نظام التعليم الجامعي باحتياجات سوق العمل.

2. التأصيل النظري للبطالة

2. 1. مفهوم البطالة

حسب معجم اللغة العربية البطالة مشتقة من بطل، أي لم يعد صالحا أو أنه فقد حقه، والبطال يعني أنه فقد حقه وصلاحيته (دحماني محمد ادريوش، 2013، ص 26).

عرف William Nordhaus و Paul A. Samuelson العاطلين عن العمل هم المجموعة التي تضم عدد من الأفراد غير العاملين والذين يبحثون وبفعالية عن منصب شغل أو ينتظرون العودة لعملهم (دحماني محمد ادريوش، ص 26)، يتبين لنا من هذا المفهوم بأن العاطلين عن العمل هم حقيقة لا يعملون و بالمقابل يبحثون عن العمل، فهنا يجب توفر النية في العمل وأن يكونوا حريصين لإيجاد عمل، وهذا ما يدفعنا للتساؤل عن كيفية إبداء النية والحرص في العمل، وفي معظم دول العالم يسجل البطالون أنفسهم في مكاتب خاصة للبحث عن العمل، وقد يكون تسجيل البطالين في مكاتب ذات طابع عمومي، وقد يكون احصاء البطالين بواسطة مجموع المنح الممنوحة للبطالين في العديد من الدول، وفي الجزائر يمكننا إحصاء البطالين في الوكالة الوطنية للتشغيل، أو بواسطة طالبي المشاريع الاستثمارية في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا) مع اشتراط سن الرشد القانوني، وقد يكون مفهوم البطالة هم أناس فقدوا وظائفهم لفترة محدودة وينتظرون الرجوع لمناصبهم، وهذا ما قد يحصل في بعض الحالات مثل التسريح المؤقت للعمال بسبب أزمة

اقتصادية أو وباء يصيب جهة معينة مثل وباء كورونا، او قد يكون بسبب انتهاء عقد عمل وينتظر العامل استدعاؤه مرة أخرى لمنصب عمله، و قد يكون لعوامل اختيارية مثل التوقف عن العمل لمدة معينة بسبب نهاية عقد العمل ويختار العامل تمديد فترة انهاء العمل لفترة اطول، وقد يكون العمل لمدة معينة وعند نهاية عقد العمل يختار العامل عدم تجديد عقد عمله، وقد يرجع في الوقت الذي يريده بناء على القانون الداخلي الذي يسمح للعمال الرجوع للعمل في الوقت الذي يريدونه وهذا المفهوم لا يجعل من المسنيين أو المتقاعدين والتلاميذ والطلبة عاطلين عن العمل.

2.2 . علاقة البطالة ببعض المتغيرات الاقتصادية

❖ **علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي**

على مستوى الاقتصاد الكلي كل دولة تريد تحقيق أعلى نمو اقتصادي وأكبر معدل للعمالة، ويفترض وجود علاقة عكسية ما بين النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد الوطني، حيث أي زيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى انخفاض في معدلات البطالة، ويجب التفريق بين النمو الاقتصادي المعتمد على عنصر العمل، والنمو الاقتصادي المعتمد على عنصر التكنولوجيا، حيث الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي المعتمد على عنصر العمل تعمل على تخفيض معدلات البطالة، بينما تؤدي الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي المعتمدة على التكنولوجيا إلى زيادة معدلات البطالة، من خلال الاستغناء عن بعض العمال بغية تخفيض تكاليف الإنتاج المرتبطة بالأجور (محمد مازن محمد الأسطل 2014، الصفحات 47-48)مع الإشارة كلما زاد النمو الاقتصادي على النمو الديمغرافي قلل من البطالة، وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية تزيد من الطلب على اليد العاملة مما يقلل من البطالة ويرفع من الاستهلاك و هذا بدوره يزيد في أرباح المؤسسات و التي تقوم بتخصيص جزء معين لاستثمارات جديدة وتتحرك الدورة الاقتصادية وتعمل على زيادة معدل التوظيف الأمر يمتص من معدلات البطالة، و إن الحالات التي تكون اقتصاديات الدول في حالة انكماش بسبب زيادة العرض عن الطلب مما يولد نقص في الاستهلاك يكلف المؤسسات خسائر مالية مما ينجر عنه التقليص من تكاليف الإنتاج الأمر الذي يجعل من حتمية تسريح العمال، وكلما كان زيادة في النمو الاقتصادي ترتب عنها انخفاض في البطالة، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على مقدار الأيدي العاملة في العملية الإنتاجية، حيث أن الناتج المحلي الخام هو زيادة السلع والخدمات من خلال عمالها وحكومتها ومؤسساتها العامة والخاصة خلال فترة معينة، فبزيادة استهلاك السلع والخدمات يزيد من أرباح المؤسسات والذي يؤثر بالإيجاب على زيادة الاستثمارات وهذا الوضع يتطلب تشغيل عمال جدد والذي يساهم في تقليص البطالة من خلال التوظيف المباشر أو الغير مباشر والذي تكون نسبة العمال فيه أكبر من الموظفين بطريقة مباشرة كازدهار التجارة والنقل، ومن خلال الناتج المحلي الخام يمكننا القيام بدراسات استشرافية لحالة الاقتصاد من نمو أو انكماش و هو مفيد للمستثمرين من داخل الدولة أو خارجها، حيث كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي يشجع المستثمرين للاستثمار في هذا البلد بسبب الأداء الجيد لاقتصادها والانفاق الحكومي الكبير على الخدمات والتنمية والاستثمارات، ومعدلات الاستهلاك كبيرة، وفي الغالب الصادرات أكبر من الواردات، ومما لاشك فيه الانفاق الحكومي للدولة يسهم في خلق مناصب كبيرة ويقلص في معدل البطالة، أن النمو الاقتصادي مرتبط بزيادة القوة الحقيقية للاقتصاد من خلال زيادة قيمة الاقتصاد وليس بإضافة المزيد من النقد للاقتصاد والذي سوف يوصلنا لحالة الوهم النقدي والتضخم في تلك الدولة. إن التقلبات السياسية لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي فمثلا الحرب الروسية الأوكرانية لها تأثير على نزوح السياح لوجهات أخرى مما يتسبب في غلق المؤسسات السياحية والفندقية والذي يتوافق تماما مع هرم ماسلوا في الحاجات الأمنية الأمر يعمل على تسريح العمال والرفع من معدل البطالة، كذلك هذه الحرب تعمل على غلق العديد من المؤسسات الصناعية

والتجارية ويتخذ المستثمرين قرار بتحويل استثماراتهم إلى دول أكثر أمان والذي بدوره يعمل على زيادة معدل البطالة، إن الأمثلة المذكورة تبين للعيان بأنه كلما ارتفع النمو الاقتصادي يعمل على تقليص معدل البطالة.

❖ **علاقة البطالة بالتضخم**

في سنة 1958 قام فيلبس بنشر دراسة بمجلة Economica حول العلاقة التي تربط ما بين معدل البطالة والمعدل الذي تتغير به الأجور النقدية، فالارتفاع بمستوى العمالة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ترتفع الأسعار الأمر الذي يجعلنا أمام حتمية التضخم، ومن أجل التقليل أو القضاء على التضخم يجب قبول معدلات أعلى للبطالة، وحسب نتائج الدراسة التي قام بها فيلبس للاقتصاد الانجليزي للفترة (1861-1957) هي: (سليم عقون، 2010، ص 34) إذا كان معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لا نهائية، وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى 8%، ومعدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حد الأدنى – 1 % وذلك عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل، أي 100%.

ومما سبق يتضح وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة والتي يعبر عنها بالمنحنى المعروف بمنحنى فيلبس Philips Curve. وهو منحنى توضح كل نقطة عليه مستوى معين من البطالة والمستوى المقابل له من التضخم. استنتج فيلبس أنه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية 2% سنويا فإن وجود بطالة بمعدل 2.5% يتماشى مع استقرار الأسعار وأنه للمحافظة على استقرار الأجور يستوجب قبول بطالة بمعدل 5.5%.

الشكل 01: منحنى فيليبس

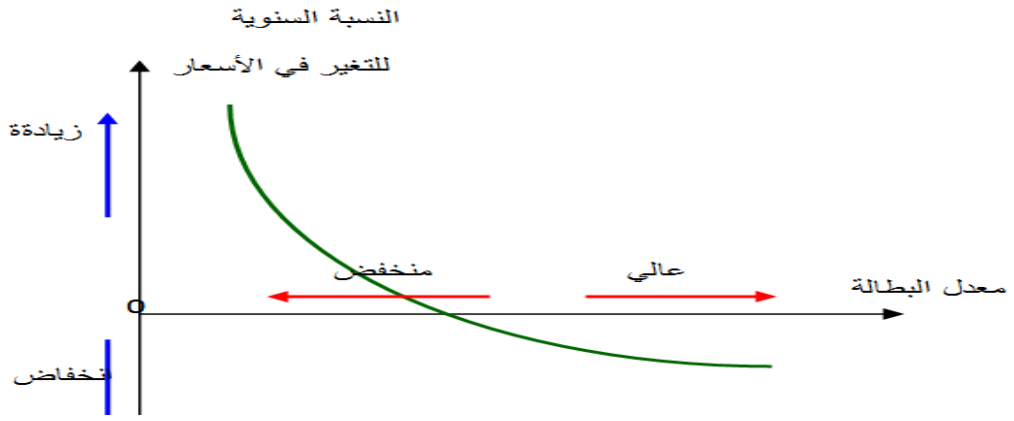

المصدر: أسامة بشير الدباغ (2007)، ص197.

واجمالا ما يمكن استنتاجه من منحنى فيليبس اذا ارتفع مستوى البطالة في بلد معين يتنافس الأفراد العاطلين عن العمل للحصول على فرص التشغيل المتاحة فتنخفض الأجور بسبب أن المعروض من العمل أقل من الطلب عليها مما يجبر طالبي العمل على قبول العمل بأجور أقل مما كان عليه، مما يتسبب في تقليص تكاليف عناصر الإنتاج الأمر الذي يساعد على تخفيض الأسعار، أما إذا زاد الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال الاستثمار، الانفاق الحكومي والصادرات ومع زيادة الاستثمار يزداد الطلب على توظيف عمال من طرف المؤسسات المستثمرة، ومع وجود مشروعات من طرف الحكومة يستلزم توظيف عمال جدد، وفي حالة وجود صادرات كبيرة يتوجب توظيف عمال، واجمالا يقع طلب لتوظيف العمال لفئات مختلفة وتنخفض البطالة، وبما أن المعروض من التوظيف أكبر من الطلب عليه ترتفع أجور العمال وعليه تتزايد تكاليف الإنتاج مما يرفع من أسعار المنتوجات والخدمات المقدمة، وعليه نستنتج يتوقع أن تكون هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وحسب منحنى فيليبس كلما أردنا تخفيض في معدل البطالة يتوجب علينا الرفع من معدل

التضخم، وهذه الزيادة في التضخم تمثل تكلفة تقليص البطالة، ونستنتج من منحنى فيليبس وجود علاقة مستقرة دائمة ما بين التضخم والبطالة، وعليه بإمكان الحكومات الحد من البطالة من خلال زيادة الانفاق الحكومي باستحداث مشاريع ترفع من طلبها على العمال الأمر الذي يحدث عجز في ميزانية الدولة لتحفيز الاقتصاد والذي يرفع من الناتج المحلي الاجمالي ويقلل من البطالة، إلا أنه الواقع العملي ولاسيما في فترات السبعينات من القرن الماضي تبين لنا في عدد كبير من دول العالم يوجد ارتفاع في التضخم صاحبه ارتفاع في البطالة والذي يناقض منحنى فيليبس، وسميت هذه الحالة بالركود التضخمي، وعليه تم استنتاج بأن منحنى فيليبس يصلح للفترة القصيرة، وتفسيرا لحالة الركود التضخمي فإنه في المدى الطويل بارتفاع التضخم تقل القدرة الشرائية مما يزيد في مطالب العمال برفع الأجور وعدم إمكانية عملهم بالعمل في مستوى الأجور المتوفرة بالرغم من قلة مناصب العمل المتاحة، ومع تلبية مطالب العمال ترتفع تكاليف الإنتاج مما يرفع من أسعار السلع والخدمات ونكون في حالة ارتفاع للتضخم مع بطالة مرتفعة، واجمالا من أجل مكافحة البطالة يتوجب على الحكومات اتباع سياسات اقتصادية معمقة تدرس بعناية ظاهرة البطالة مع الاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة وخصائص المجتمع ومكافحة الفساد الذي يقلل من فرص التشغيل بدل الاعتماد على التضخم والذي يعالج مشكل البطالة للفترة القصيرة.

3.مدخل نظري للفساد

1.3.مفهوم الفساد

حسب البنك الدولي فإن مفهوم الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص (عبد العظيم عبد الواحد الشكري وحسين عباس حسين الشمري، 2013، ص 162).

يتبن لنا مما سبق بأن الفساد هو إساءة استغلال الوظيفة من طرف الموظف العام بغرض الكسب الخاص والغير مشروع، وهذا المفهوم يغلب عليه الطابع القانوني، جريمة استغلال الوظيفة هي من الجرائم المستحدثة في قانون العقوبات الجزائري بنص قانون خاص بسبب تنامي ظاهرة الفساد في الإدارات العمومية من جهة وعزم الدولة على الحفاظ على سمعة الموظف والإدارة، وتتراوح العقوبات من سجن تتراوح مدته من سنتين إلى عشرة سنوات، ومن بين شروط استغلال الوظيفة هو من قام بالفعل الاجرامي يكون موظف وأثناء أداء مهامه المهنية، ويتمثل سوء استغلال الوظيفة في امتناع الموظف عن أداء عمل معين لصالح فرد أو الجمهور بغرض الدفع بهم لإعطائه رشوة أو امتياز معين، ومن الأمثلة موظف بالبلدية يمتنع ويتعسف في منح رخصة البناء لمرقي عقاري أو شخص قام ببناء منزله بغرض حصوله على رشوة أو امتياز معين والذي ينجر عنه تنامي ظاهرة الرشوة مما يجعل من المباني المشيدة تكون بصورة رديئة وقد تنهار على ساكنيها و تكون تكلفتها كبيرة على مؤسسات التأمين وعلى اعانات الدولة عوض أن توجه للتوظيف والتقليل من البطالة، وقد يكون موظف بالموارد البشرية يماطل في توظيف شخص معين له الأحقية في التوظيف بغرض دفعه لدفع رشوة هذا الأمر يزيد من البطالة من جهة ويكرس الرداءة والسلوكيات الاجرامية على مستوى المؤسسات، ويبقى الاشكال في تقديم الأدلة عن التبليغ عن جريمة استغلال النفوذ حيث يمنع قانونا التصوير والتسجيل وبهذا تصبح حجة المتقدم بالشكوى ضعيفة وهذا ما يطرح ثغرة قانونية يستغلها المجرمون ويفتح المجال لاجتهاد سياسي، قانوني، اقتصادي واجتماعي بسبب أن ظاهرة استغلال النفوذ معطلة لمصالح الأفراد ومكلفة للاقتصاد الوطني.

وحسب تقرير المحاسب التشريعي الفلسطيني حول ملف الفساد لسنة 1997 عرف الفساد بأنه خروج عن أحكام القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه، أو مخالفة الموظف العام السياسات العامة المعتمدة لجني مكاسب أو لآخرين ذوي علاقة أو استغلال غياب القانون بشكل واع للحصول على هذه المنافع (باسل منصور، 2012، ص 2011).

مما سبق يتبين لنا بأن الفساد هو عدم احترام القانون أو الأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون، وهذا ما يبين النية المبيتة على ارتكاب الخطأ عمدا، وفي الشق الثاني يتوافق مع كل من مفهوم البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية والخاص بالمكاسب الشخصية، إلا أن هذا المفهوم أضاف الكسب الخاص لفائدة أناس أخرين يختارهم الموظف العام واستغلال عدم وجود نص أو وجود ثغرة قانونية يجرمان العمل الفاسد. ومما هو معلوم في ظل القانون تنظم العلاقات بين الأفراد بعضهم البعض، وبين الفرد والمؤسسات، وبين المؤسسات فيما بينها، ومن بين ما يقاس به تطور الدول والمجتمعات بمدى احترامها وتطبيقها للقانون، والذي يكون له الأثر الكبير في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، والذي يسهم في محاربة الفساد وخلق بيئة خصبة للتطور الاقتصادي من خلال التوظيف الأمثل لوسائل الإنتاج، والذي يساهم في زيادة الاستثمارات مما يزيد من الطلب على العمالة ويمتص من البطالة، ويساعد على جلب العملة الصعبة من خلال عمليات التصدير ويمنح للدولة موارد مالية تسمح لها بالقيام بعمليات الانفاق الحكومي، كل هذه العوامل مجتمعة تزيد من الطلب على العمالة – التشغيل- وتمتص من البطالة.

2.3. قياس الفساد

اعتمدنا في قياس الفساد على مؤشرات منظمة الشفافية الدولية والتي تعتمد على مؤشر دافعي الرشوة، مقياس الفساد العالمي، ومؤشر مدركات الفساد، وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على هذا الأخير لمصداقيته والاستعمال الواسع لهذا المقياس، وهو مؤشر مركب ويرمز له (CPI) و صدر لأول مرة سنة 1995 ويتم اصداره سنويا وعلى ضوئه يتم تقديم مؤشرات تقيم وتصنف الدول من حيث درجة الفساد بالاعتماد على عدة استقصاءات لأراء الخبراء، السياسيين، والمجللين عن إدراكهم للفساد في القطاع العام، ويعد مؤشر مدركات الفساد من أهم المؤشرات التي تصدر عن منظمة الشفافية الدولية ويحسب على مقياس سنة موحدة بتدرج (0-100) حيث تعادل الدرجة 0 أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك، وهنا نتصور القطاع العام في هذه الدولة فاسدا للغاية أما الدرجة 100 فهي تمثل أن مستوى الفساد المدرك في هذه الدولة في أدنى مستوياته، وهذا ما يبين أن القطاع العام بهذه الدولة نظيف تماما (غزوان رفيق عويد، 2016، الصفحات 172-175).

مؤشر مدركات الفساد يركز بشكل أساسي على الفساد في القطاع العام، ويقصد بالفساد سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مصالح خاصة، والرشوة وقياس قدرة الحكومات على احتواء الفساد في القطاع العام وتحويل الأموال العامة إلى غير مقاصدها الأصلية والبيروقراطية المفرطة في القطاع العام التي قد تزيد من فرص حدوث الفساد استعمال الواسطة في التعيينات في الخدمات المدنية، عدم وجود القوانين التي تضمن قيام المسؤولين العامين بالإفصاح عن أموالهم واحتمال وجود تنازع في المصالح، عدم وجود الحماية القانونية للأشخاص الذين يبلغون عن الفساد، استيلاء أصحاب المصلحة الضيقة على الدولة، الوصول إلى المعلومات المتصلة بالشؤون العامة – الأنشطة الحكومية(www.transparency.org/ar/news/how-cpi-scores-are-calculated) وعليه يجبر مؤشر مدركات الفساد الحكومات في شتى أنحاء العالم على الانتباه إلى الفساد ومحاربته بكل الوسائل القانونية المتاحة، وإن إدراك المشكلة هو جزء من حلها، تساعد منظمة الشفافية الدولية المواطنين على المطالبة بمساءلة ومحاسبة قادتهم الأمر الذي يساعد على ترشيد النفقات العمومية وحفظ المال العام مما يزيد في الفرص الاستثمارية وزيادة معدل التشغيل وتقليص البطالة، مؤشر

مدركات الفساد يحدد درجات ومراكز الدول وفق تصورات مدى انتشار الفساد في القطاع العام ويتيح الفرصة لمواطني الدول من معرفة درجة الفساد في دولهم وعزم الدولة في محاربة الفساد من خلال المؤشرات الخاصة بكل بلد، وتتشارك الدول المتقدمة في تصنيف مؤشرات الفساد بحرية الصحافة والقضاء المستقل، والحريات المدنية وحرية التعبير، وحق الحصول على المعلومات والديمقراطية. وقد تقوم بعض الدول بسن قوانين مكافحة الفساد ولا يمكنها من الوصول إلى درجات عالية في مكافحة الفساد وقد يعزو هذا الأمر إلى عدم الإفصاح الدوري عن البيانات المتعلقة بمسائل مكافحة الفساد، والافتقار لمبادئ الشفافية التي تحكم عمل الشركات المملوكة للدولة مثل شفافية التعيينات في المناصب القيادية العليا في القطاع العام والتي تتم عادة وفق الواسطة والمصالح الشخصية، وقضايا الفساد التي يتم التحقيق فيها دون البث فيها أو في معظمها من طرف القضاء والصحافة، والتضييق المستمر على مؤسسات المجتمع المدني والصحافيين، وعرقلة الاستثمار من خلال الرشاوي والواسطة والمحسوبية، وعلى الدول التطبيق الصارم لقوانين مكافحة الفساد، وتحديث البيانات المتعلقة بمكافحة الفساد ونشرها واتاحتها للجمهور، ورفع الحصانة عن الفاسدين ومعاقبتهم، والسماح للمجتمع المدني بالقيام بعملية المساءلة للمسؤولين.

يرتبط مؤشر مدركات الفساد بعدة مؤشرات ومن بينها بنظام العدالة الجيد وسيادة القانون، إن مؤشر مدركات الفساد يكون له تأثير على الاستثمارات الأجنبية حيث كلما كان تصنيف الدول جيد يكون عامل مساعد على جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية في الدولة من خلال منحهم الثقة وعدم الخوف من الابتزاز الإداري المتمثل في سوء استغلال الوظيفة ودفع الرشاوي، بتوفر مناخ خصب للاستثمار يتميز بالشفافية التامة في المعاملات يفتح المجال للدول للتطور وتقليص البطالة من خلال التشغيل المباشر والغير المباشر والذي يكون له تأثير في الرفع من الناتج المحلي الخام والذي يكون مشجعا للمستثمرين الأجانب.

مؤشر مدركات الفساد يعتمد على الأقل على 13 مصدر ومن بينهم البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي (www.transparency.org/ar/news/how-cpi-scores-are-calculated)، يتم الاتفاق معها على أن تحول هذه المصادر جزء من استبياناتها والتي تمت في مدة تتراوح ما بين سنة أو سنتين ويتم احتسابها بطريقة رقمية وتعتمد هذه المصادر على أسئلة متعلقة بالفساد في القطاع الحكومي، ولا يتم الاعتماد على مصادر حكومية وانما يتم الاعتماد على خبراء في دراسة جميع الأجزاء المتعلقة بالفساد يركزون على الاستقرار السياسي والديمقراطية من خلال هيئات منتخبة وبشفافية تامة مع حرية صحافة ومشاركة المجتمع المدني وحرية الرأي والتعبير، ومعيار المشاركة والمساءلة الشعبية والتي هي من أهم المعايير التي تحسن ترتيب الدول في مؤشر مدركات الفساد، مع تفحص الشفافية في اعداد الموازنات العامة للدولة من خلال اتاحة الفرصة للشعوب من معرفة إلى أين توجه ميزانية دولهم، الرشوة، تحويل الأموال العامة إلى غير مقاصدها الأصلية.

حسب تقرير لمنظمة الشفافية الدولية لسنة 2022 كانت الدنمارك في المرتبة الأولى بدرجة 90 وفنلندا ونيوزلندا في المرتبة الثانية بدرجة 87، أما الجزائر في المرتبة 116 بدرجة 33، أما في سنة 2023 تسيدت الدنمارك في الترتيب العالمي بدرجة 90، وفي المرتبة الثانية فنلندا بدرجة 87 وتلتها نيوزلندا بدرجة 85، أما الجزائر في المرتبة 108 بدرجة 36، وحسب أخر تقرير لمنظمة الشفافية المتعلقة بمدركات الفساد لسنة 2024 كانت الدنمارك أقل الدول فسادا بدرجة 90 وتلتها فنلندا بدرجة 88 وفي المرتبة الثالثة سنغافورة بدرجة 84، أما الجزائر فكانت في المرتبة 110 عالميا بدرجة 34، وهذه النتائج تبين بأن الدنمارك لثلاثة سنوات متعاقبة في المرتبة الأولى وبنفس الدرجة والمقدرة بـ 90 وهي تمثل أنضف دولة في العالم مما يفتح لها المجال واسعا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية والرفع من الناتج الوطني والتقليل من البطالة، وهذا ما تبينه

احصائيات البطالة في الدنمارك حيث انتقل معدل بالبطالة في الدنمارك من 0.7 في المائة في الربع الأول من سنة 2024 إلى 0.6 في المائة في الربع الثاني من سنة 2024، والجدير بالذكر بأن أعلى معدل للبطالة في الدنمارك بنسبة 2.7 في المائة في الربع الثاني من سنة 1993، وأدنى مستوى للبطالة على الاطلاق بالدنمارك وصل إلى 0.3 في المائة في الربع الرابع من سنة 2022 (ar.tradingeconomics.com/denmark/long-term-unemployment-rate)، ولثلاثة سنوات متتالية فنلندا في المرتبة الثانية عالميا بدرجة 87 في سنتي 2022 و2023 وبدرجة 88 في سنة 2024 وهي متقاربة جدا مع الدنمارك الأمر يجعل منها قبلة للاستثمارات الأمر يقلل من البطالة، إلا أنه ارتفع معدل البطالة في فنلندا وصل إلى 228000 بطال في أكتوبر 2024 بعدما كان 227000 بطال في شهر سبتمبر 2024(ar.tradingeconomics.com/finland/unemployed-persons)، والجدير بالذكر بأن عدد سكان فنلندا في نهاية سنة 2024 في حدود 5600000 نسمة، ويعزو ارتفاع البطالة في فنلندا إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات مما يتسبب في نقص الاستثمارات والإنتاج، إلا أن هذه الحالة عابرة وليست دائمة وهي حالة طبيعية في الاقتصاد، أما الجزائر بقت في مستويات متدنية حيث كان ترتيبها 116 في سنة 2022 وبدرجة 33 وقفزت في الترتيب العالمي إلى المرتبة 108 بدرجة 36، أما في سنة 2024 تراجعت للمرتبة 110 وبدرجة 34، وما يهم في هذه الاحصائيات هو درجة الدولة، حيث مجال درجات الجزائر ما بين 33 و 36 وهو مستوى متدني بالرغم من التدابير المطبقة وخصوصا في المجال القانوني، واصلاحات كبيرة يجب تطبيقها من أجل الرفع من ترتيب ودرجة الجزائر.

3.3.أثار الفساد الإداري والمالي

❖ **الآثار الاقتصادية**

يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع، مما يتيح لهم الاستئثار بالمنافع الاقتصادية فتزيد الفجوة ما بين أصحاب النفوذ و بقية أفراد المجتمع، والحد من النمو الاقتصادي نتيجة لتحكم قلة من الأفراد أو المجموعات بأحجام كبيرة من مصادر الأموال العامة والذي يؤثر بالسلب في تطور البطالة، إلى جانب تأثير الفساد في اضعاف الاقتصاد الوطني مما يؤثر بالسلب في قدرة الدولة في خلق مشاريع تنموية التي بإمكانها امتصاص البطالة، ويساهم الفساد في التقليل من استخدام المصادر المالية المتاحة، ويؤثر سلبا على مختلف المشاريع الحالية والمستقبلة بالدولة الأمر الذي ينعكس بالسلب في عدم استقطاب اليد العمالة ولا يساوي الطلب الاجمالي للعمل، ويساهم الفساد في تغير المعادلة الاقتصادية القائمة على العرض والطلب، إلى مسارات أخرى تقوم على المصالح الخاصة، فيولد انخفاضا واسعا لمستوى المعيشة لبقية أفراد المجتمع (سمر أحمد محمد الدمنهوري، 2017، ص 47) الناتج في ازدياد معدلات البطالة، ويساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار مما يتولد عنه ضعف مستوى الجودة في البنية التحية بسبب الفساد المتفشي وخاصة الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسئ توجيهها أو تزيد من كلفتها (سمر أحمد محمد الدمنهوري، ص 47) و التي تقلل من قدرات الدولة في توظيف البطالين بما يعادل الطلب على العمل، وتبين منظمة الأمم المتحدة بأنه يدفع كل سنة في العالم أكثر من ترليون دولار كرشاوي (باسل منصور، 2012، ص 2015) وللفساد أثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي الأمر الذي يقلل من تخفيض من حجم البطالة حيث توجد العديد من الدول تعتمد على الاستثمارات الأجنبية في التقليل من ظاهرة البطالة، ويساهم الفساد في هروب رؤوس الأموال المحلية بسبب عدم وجود بيئة تنافسية عادلة (سمر عادل حسين، 2014، الصفحات 137-138)، الأمر الذي ينعكس بالسلب على قدرة الدولة في توفير مناصب شغل، ومما هو معلوم أن البلدان تسعى إلى استقطاب موارد الاستثمار الأجنبي من اجل الدفع بالتنمية لاقتصادية وجلب المهارات والتكنولوجيا، فقد أثبتت الدراسات أن الفساد يضعف التدفقات الاستثمارية وقد

يعطلها وهذا ما يزيد من معدلات البطالة، ويعمل الفساد على اضعاف العملة الوطنية وتهريب رؤوس الأموال للخارج (نجار الويزة عبد الحفيظ طاشور، 2014، ص 43)، وهذا ما يقلل من فرص كبح البطالة، وحسب توثيق منظمة الأمم المتحدة ساهم الفساد في نهب أكثر من 400 مليار دولار من إفريقيا (باسل منصور، 2012، ص 2015)، وهذا رقم جد معتبر وبإمكانه خلق مشاريع تنموية مستقطبة للعمالة، وينعكس الفساد بالسلب على أداء مصلحة الضرائب وبالتالي تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة والذين بإمكانهما التخفيض في معدلات البطالة من خلال توظيف الأساتذة والأطقم الطبية، إلى جانب زيادة في البطالة من خلال نقص إيرادات الدولة التي بإمكانها فتح مشاريع استثمارية مستقطبة للعمالة.

كل هذه العوامل تؤثر سلبا على تطور البطالة في البلد لعدم توفر موارد مالية كافية لفتح مشاريع تخلق قيمة مضافة وتستقطب عمالة أكبر.

وعليه نقبل فرضية الدراسة الأولى والقائلة الفساد الإداري والمالي يعمل على زيادة البطالة من خلال الآثار الاقتصادية للفساد

❖ **الآثار الاجتماعية**

من الآثار الاجتماعية للفساد الإداري والمالي يولد الإحباط لدى المجتمع وخاصة الشباب الذين يكونون في حالة بطالة بسبب التأثير الاقتصادي للفساد، مما يولد حالات دخيلة على المجتمع كاللامبالاة وانتشار الجريمة بمختلف أنواعها والتي تكون مساعدة على زيادة البطالة من خلال الجزاء القانوني على المجرمين وهذا ما سيعمل على سجنهم وبهذا يفقدون عملهم، إلى جانب تأثير الفساد على التعصب والتطرف بمختلف أنواعه وقد يكون له تأثير سلبي على زيادة البطالة حيث التطرف في بعض الحالات يوصل للإجرام والذي يفقد صاحبه منصب عمله، ويعمل الفساد على عدم احترام مدونة السلوك المهني وفي الغالب المؤسسات تفصل كل من لا يحترم أخلاقيات الأعمال وخصوصا في ما يتعلق بالسر المهني ونجد في الكثير من المؤسسات تقدم وثيقة وصف المهام مع مدونة أخلاقيات المهنة والتي يمضي عليها الموظف مع كتابة ملاحظة بخط يده (قرئ وقبل محتواه).

ويعمل الفساد على عدم إتقان العمل كرد فعل على الإحساس بالظلم والتهميش والحرمان وانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص في تقسيم الثروة والذي يكون له دور في تدني مستوى السلع والخدمات مما يجبر المستهلكين النهائيين والمحتملين لاختيار سلع وخدمات أخرى مما يقلل في أرباح المؤسسات وينقص من فرص الاستثمار المولدة للعمالة مع تسريح للعمال لتقليل التكاليف من أجل الرفع من الأرباح أو المحافظة على مستواها، ومما هو معلوم الكثير من المؤسسات له فلسفة الإدارة بالأهداف.

وعند عدم تحقيق الأهداف فإن مصير العامل الطرد أو عد تجديد العقد وقد يتولد عن هذه الأمور التفكك الأسري، ونقص الولاء للمؤسسة والمجتمع حيث أن نقص الولاء للمؤسسة مما يساهم في تدني جودة السلع والخدمات وترفع من التكاليف مع تدني في رقم الأعمال مما يساعد في تقليل الأرباح ويقلل من الفرص الاستثمارية الأمر الذي يرفع من احتمالية تسريح العمال أو انقاص أجور الموظفين ونكون مع احتمالية ترك العمال لمناصبهم بسبب عدم توافق المنصب مع الأجر الممنوح (نجار الويزة عبد الحفيظ طاشور، 2014، الصفحات 45-46).

مما سبق يمكن القول بان الآثار الاجتماعية للفساد الإداري والمالي تعمل على زيادة البطالة، **وعليه نقبل فرضية الدراسة الثانية والقائلة الفساد الإداري والمالي يعمل على زيادة البطالة من خلال الآثار الاجتماعية للفساد.**

وما يلاحظ على هذه النتيجة تتوافق مع دراسة الثانية للدراسات السابقة لكل من عبد العظيم عبد الواحد الشكري وحسين عباس حسين الشمري، والتي كانت إحدى نتائجها أدى الفساد على ارتفاع معدلات البطالة والجريمة والتفاوت في الدخل.

4. خاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة موضوع الفساد الإداري والمالي وأثره في زيادة البطالة مع التطرق لتأثير الفساد الإداري والمالي على البطالة من خلال متغيرين وهما الأثار الاقتصادية والأثار الاجتماعية للفساد، وتبين لنا من خلال هذه الدراسة توجد علاقة طردية ما بين الفساد الإداري والمالي والبطالة، حيث كلما زاد الفساد نقص النمو الاقتصادي مما يزيد في معدلات البطالة وكلما نقص الفساد زاد النمو الاقتصادي ونقصت معدلات البطالة، كما أن الأثار الاجتماعية للفساد تزيد من معدلات البطالة من خلال الجزاء القانوني على المجرمين على مستوى المجتمع ومعاقبة عدم محترمي المدونات الأخلاقية في المؤسسات والذي يكلفهم في أغلب الأوقات فقدان مناصب عملهم، ويتوجب على الحكومات التي تسعى للتقليل من البطالة على اتباع سياسات اقتصادية معمقة تدرس بعناية ظاهرة البطالة مع الاعتماد على الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة وخصائص المجتمع مع مكافحة الفساد الذي يساعد على خلق بيئة خصبة للتطور الاقتصادي، وزيادة الاستثمارات، ويحفز على جلب العملة الصعبة من خلال عمليات التصدير ويمنح للدولة موارد مالية تسمح لها بالقيام بعمليات الانفاق الحكومي مما يفتح المجال واسعا لزيادة الطلب على العمالة وامتصاص البطالة، ويرفع من ترتيبها ودرجاتها في مقياس مؤشر مدركات الفساد والذي يمثل جدية الحكومات في إضفاء الشفافية ومحاربة الفساد.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وأهمها:

- للبطالة مجموعة من المفاهيم.
- للبطالة علاقة ببعض بالمتغيرات الاقتصادية ومن بينهم النمو الاقتصادي والتضخم.
- للفساد مجموعة من المفاهيم.
- تعتمد منظمة الشفافية الدولية في قياس الفساد على مؤشر مدركات الفساد، ومؤشر دافعي الرشوة، ومؤشر الفساد العالمي.
- تتمثل أسباب الفساد الإداري والمالي في الأسباب السياسية، والأسباب الاقتصادية، والأسباب القانونية والقضائية والأسباب الاجتماعية.
- للفساد الإداري والمالي تأثيرات اقتصادية واجتماعية.
- قبول فرضية الدراسة الأولى والقائلة الفساد الإداري والمالي يعمل على زيادة البطالة من خلال الآثار الاقتصادية للفساد.
- قبول فرضية الدراسة الثانية والقائلة الفساد الإداري والمالي يعمل على زيادة البطالة من خلال الآثار الاجتماعية للفساد.

على ضوء النتائج المتحصل عليها نضع بعض التوصيات وهي:

- ضرورة التركيز على القطاع الصناعي والفلاحي من أجل إنقاص البطالة خصوصا وأن هذين القطاعين بإمكانهما استقطاب أكبر عدد من العمال.
- تشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصا المؤسسات الناشئة، مع تدعيم دور المقاولاتية بالجامعات ومراكز التكوين المهني.
- خلق بكل المؤسسات مدونة اخلاقيات العمل، والتأكيد على تطبيقها، ومعاقبة كل من لا يلتزم بهذه الاجراءات.
- خلق بكل المؤسسات لجنة التدقيق، ومديرية التدقيق الداخلي.
- التعاون المستمر ما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.
- التكوين المستمر للمدققين الداخليين مع خلق انسجام ما بين المدققين الداخليين وبقية العمال بالمؤسسات بغرض تكوين ثقافة التدقيق بالمؤسسة

6. قائمة المراجع:

1.دحماني م. ا. (2013). إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان، ص 26

2.دحماني م. ا. (2013). إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان، ص 26

3.دحماني م. ا. (2013). إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان، ص ص47-48

4.عقون س. (2010). قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية –حالة الجزائر-) (أطروحة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 34

5.الدباغ أ. ب. (2007). البطالة التضخم: المقولات والنظرية ومناهج السياسة الاقتصادية. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ص 197

6.الشكري ع. ا. ع. ا، & الشمري ح. ع. ح. (2013). الفساد في الدول النامية وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته (العراق حالة دراسية) للمدة 2004-2011. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، الديوانية، العراق، 15(03)، ص 162

7.منصور ب. (2012). التدابير التشريعية والإدارية لمكافحة الفساد في القطاعين الاهلي والخاص (وفق قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمؤرخة في 31 10 2003). مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 36(9)، ص 2011

8.عويد غ. ر. (2016). دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة لحالة العراق). مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، هيئة النزاهة الاتحادية، العراق، (09)، ص ص 172-175 9

9.www.transparency.org/ar/news/how-cpi-scores-are-calculated, 12 02 2025 14H45

10.www.transparency.org/ar/news/how-cpi-scores-are-calculated, 12 02 2025 14H45

11.ar.tradingeconomics.com/denmark/long-term-unemployment-rate, 16 02 2025, 15H29

12.ar.tradingeconomics.com/finland/unemployed-persons, 18 02 2025 10H29

13. الدمنهوري س. أ. م. (2017). جرائم الفساد وسبل مكافحتها وأثرها على الإيرادات الضريبية كمصدر جبائي للدولة (أطروحة ماجستير). كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص 47

14. الدمنهوري س. أ. م. (2017). جرائم الفساد وسبل مكافحتها وأثرها على الإيرادات الضريبية كمصدر جبائي للدولة (أطروحة ماجستير). كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص 47

15.منصور ب. (2012). التدابير التشريعية والإدارية لمكافحة الفساد في القطاعين الاهلي والخاص (وفق قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمؤرخة في 31 10 2003). مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 36(9)، ص 2015

16. حسين س. ع. (2014). الفساد الإداري: اسبابه، أثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته. مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، هيئة النزاهة، بغداد، العراق، (07)، ص ص 137-138

17.نجار ا. ع. ا. ط. (2014). التصدي المؤسساتي والجزائري لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري (دراسة مقارنة) (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 43

18.منصور ب. (2012). التدابير التشريعية والإدارية لمكافحة الفساد في القطاعين الاهلي والخاص (وفق قواعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمؤرخة في 31 10 2003). مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 36(9)، ص 2015

19. نجار ا. ع. ا. ط. (2014). التصدي المؤسساتي والجزائري لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري (دراسة مقارنة) (أطروحة دكتوراه). كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، ص ص 45-46